

Distr.
LIMITED

DP/1993/L.9
9 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي



الدورة الأربعون
١٨-١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، نيويورك
البند ٩ من جدول الأعمال

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١-٧ مقدمة
٤	٨-٢٤ الحضور وتنظيم الأعمال
٤	٨-٩ ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها
٤	١٠-١٨ باء - الحضور
٦	١٩-٢١ جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس
٧	٢٢ دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
٧	٢٣-٢٤ هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس
٧	٢٥-٤٩ ثالثا - التقارير المتعلقة بالتنفيذ
٧	٢٥-٣٥ ألف - بيان مدير البرنامج المعاون في برنامج الأمم المتحدة الانمائي
١٠	٣٦-٤٩ باء - النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
..../		120693 120693 93-33925
١٢	٥٠-١١١	رابعاً - موجز المناقشة العامة
١٢	٥٠-٧٣	ألف - لمحة عامة
١٧	٧٤-٨٤	باء - الاجراءات التي اتخذتها الحكومات
١٨	٨٥-١٠١	جيم - تقديم الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
٢١	١٠٢-١٠٩	دال - الإطار الشامل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات
٢٣	١١٠-١١١	هاء - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في أعقاب المناقشة العامة
٢٤	١١٢	خامساً - اعتماد التقرير
٢٤	١١٢	ألف - تقرير رئيس الفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى
٢٤	١١٣	باء - جدول وتنظيم أعمال الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى
٢٤	١١٤	جيم - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى
٢٥	١١٥-١٢٤	سادساً - اختتام الدورة
٢٥	١١٥-١٢١	ألف - البيان الختامي لمدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٦	١٢٢-١٢٤	باء - البيان الختامي للرئيس

المرفقات

٢٧	الأول - المقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة
٣٢	الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة

أولا - مقدمة

١ - وفقا للتوصية ٣٧ في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)، بالصيغة التي اعتمدت بها الجمعية العامة هذه الخطة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي لإجراء استعراض عام، على المستوى الحكومي الدولي؛ للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الجاري تنفيذه في إطار جهاز الأمم المتحدة الانمائي. وقد نظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية^(٢). ورأت في قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، جملة أمور، من بينها، تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى الى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وطلبت الى مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يكون انعقاد دورة اللجنة التي تلي صدور هذا القرار في إطار الترتيبات التنظيمية والاجرائية نفسها التي كانت متبعة في الاجتماع الرفيع المستوى.

٢ - وعقدت اللجنة الرفيعة المستوى دورتها الثانية في نيويورك في الفترة من ١ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١^(٣)، ونظرت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين في التقرير المرفوع منها. وبموجب اتفاق تم التوصل اليه في الدورة الثانية للجنة وأقرته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، تشكل الهيكل التنظيمي للجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة من جلسات عامة تعقدها اللجنة، وفريق عامل واحد يتبعها، وهو التكوين نفسه الذي أخذ به فيما تلا ذلك من دورات.

٣ - وعقدت الدورة الثالثة للجنة في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣، ونظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في التقرير المرفوع منها^(٤).

٤ - وعقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الأربعين في التقرير المرفوع منها^(٥).

٥ - وعقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ واعتمد تقرير هذه الدورة^(٦) في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في التقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٦ - وعقدت الدورة السادسة في نيويورك في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتمد تقريرها^(٧) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. واستعرضت الجمعية العامة التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وعقدت الدورة السابعة للجنة في نيويورك في الفترة من ٢٨ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ واعتمد تقريرها^(أ) في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

ثانيا - الحضور وتنظيم الأعمال

ألف - موعد الدورة ومكان انعقادها

٨ - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية دورتها الثامنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣. وعقدت اللجنة جلسة أخرى في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ للنظر في اعتماد تقريرها.

٩ - ووفقا للمفترقة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٥، دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى عقد الدورة وفقا للترتيبات الاجرائية المعتادة.

باء - الحضور

١٠ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة المشتركة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ممثلة في الدورة: الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، استونيا، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، اندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشاد، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، مالميزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

١١ - واشترك أيضا في مناقشات اللجنة ممثلون عن بعثة فلسطين وبعثة سويسرا المراقبتين، اللتين تشتركان بدورهما في أعمال برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٢ - واشترك في أعمال الدورة أعضاء من المكاتب والادارات التالية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة الأمم المتحدة للدعم الانمائي والخدمات الادارية، ومكتب اتصال اللجان الاقليمية في نيويورك.

١٣ - وكانت اللجان الاقليمية التالية ممثلة في الدورة: اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٤ - كذلك، مثلت هيئات الأمم المتحدة التالية في الدورة: المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية - الساحلية.

١٥ - وحضر الدورة ممثلون عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٦ - كما مثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية التي تتلقى دعوة دائمة للاشتراك في دورات الجمعية العامة وأعمالها: منظمة الوحدة الإفريقية، ولجنة الاتحادات الأوروبية، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية.

١٧ - وحضر الدورة بصفة مراقبين ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ورابطة القضاة الدولية، والمعهد الدولي للعلوم الإدارية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة Pactor Andino.

١٨ - وحسبما اقترح مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (A/34/415، الفقرة ٧)، على أساس موافقة الجمعية العامة الواردة في قرارها ١١٧/٢٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وجهت الى المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعوة للاشتراك في الدورة. وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة فيها:

رابطة نساء عموم باكستان

رابطة المرأة الإفريقية للبحث والتطوير
 اتحاد غرف التجارة والصناعة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
 الرابطة الدولية لمساعدة المسنين
 المنظمة الإقليمية الشرقية للإدارة العامة
 الغرفة التجارية الدولية
 المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية
 المجلس الدولي لتعليم الكبار
 الاتحاد الدولي للجامعات
 المكتب اللوئري للمجتمع العالمي
 رابطة العالم الإسلامي
 منظمة تنمية نهر السنغال
 الرابطة الإسلامية الإفريقية للتنمية الثقافية الزراعية
 مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الإفريقي
 الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
 الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة
 الاتحاد العالمي لمنظمات مهنة التعليم
 رابطة مراكز التجارة الدولية

جيم - افتتاح الدورة وانتخاب الرئيس

(البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال)

١٩ - افتتح سعادة السيد ادوارد كوكان، الممثل الدائم لجمهورية سلوفاكيا لدى الأمم المتحدة ورئيس الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى، أعمال الدورة الثامنة للجنة.

٢٠ - وانتخب بالتزكية سعادة السيد راميرو بيريز بالون، الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة، رئيساً للجنة الرفيعة المستوى.

٢١ - وفي بيان الرئيس الافتتاحي، نوه سعادته الى حالة الضعف التي تلم بصفة خاصة بالبلدان النامية في سياق البيئة الاقتصادية غير المؤاتية التي يعيش فيها العالم الآن وضرورة قيام هذه البلدان بالنظر مجدداً، بمزيد من الالتزام، في أي فرصة سانحة للتعاون فيما بينها في جميع مجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٢ - أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/8/L.1) وتنظيم الأعمال (TCDC/8/L.2) وشهدت الجلسات العامة التي عقدت في أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو مناقشة عامة للبنود ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال. وعهد الى الفريق العامل، الذي بدأ أعماله في ٢٧ أيار/مايو، بالنظر في البنود ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال من أجل إجراء مناقشات موضوعية بشأن هذه البنود وتقديم توصيات عنها الى اللجنة. وللإطلاع على قائمة بالوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثامنة، انظر المرفق الثاني.

هاء - انتخاب أعضاء المكتب عدا الرئيس

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٣ - انتخاب، بالتركية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نائب الرئيس: سعادة السيد آيفارس بومانيس (لاتفيا)

السيد سعادات حسين (بنغلاديش)

المقرر: السيد ماهامين ميغا (مالي)

٢٤ - وقد وافقت اللجنة على توصية الرئيس بتكليف السيد حسين برئاسة الفريق العامل. واتفق لاحقا على أن يعمل رئيس الفريق العامل مقرا له.

ثالثا - التقارير المتعلقة بالتنفيذ

(البنود ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال)

ألف - بيان مدير البرنامج المعاون في برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٢٥ - نوه مدير البرنامج المعاون في بيانه الافتتاحي بمختلف أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي نفذته بأعداد كبيرة في جميع المناطق على مدى فترة السنتين المشمولة بالتقرير. وعلق تعليقات موجزة على بعض ما اتخذ على صعيدي الإدارة والبرنامج من تدابير قصد بها إبراز المزايا النسبية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتوسيع نطاق الإلمام به، وجعله أحد أشكال التعاون الأعم تطبيقا.

٢٦ - وأردف قائلاً إن الأولوية العليا التي تعلقها البلدان النامية على التعجيل بهذا التعاون قد لاحت على المسرح الدولي في المستوى الجديد الذي بلغته المبادرات والقرارات المتخذة خلال سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢. ودلل على ذلك بمثلين مهمين، هما: '١' ارتفاع حرارة المناقشة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وزيادة الاهتمام به، بما في ذلك المكانة الخاصة التي يعلقها على هذا التعاون التقني فريق الخمسة عشر (وهو فريق مكون من بعض بلدان حركة عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى) في برنامج المتطور: '٢' المقرر البالغ الأهمية الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٤١/١٩٩٢) ويدعو فيه جميع الأطراف المشتركة في الجهود الانمائية الى "النظر على سبيل الأولوية في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية".

٢٧ - ولاحظ المدير المعاون ما نجم من آثار عن الحض الشديد الذي يوجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا السياق، وقال إن ما أحرز من تقدم باستخدام هذه الطريقة في تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية، سواء الممولة من الخزائن الوطنية أو من الدعم الخارجي، لا يزال متواضعا.

٢٨ - وألقي بعض الضوء على التدابير التي اتخذت خلال فترة السنتين ١٩٩١ - ١٩٩٢ داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز هذا التعاون والاستفادة من الخبرات التي اكتسبت حتى الآن في مجالاته.

٢٩ - وأردف قائلاً إن مجلس الإدارة وافق على برنامج للوحدة الخاصة يغطي الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ويكفل فيه استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة فعالة محورية في تنفيذ الأنشطة الانمائية. وهذا البرنامج يتطلب من الوحدة الخاصة تقديم مستوى أفضل من الدعم التحليلي والفكري مع إضفاء طابع لا مركزي على أنشطة مثل التوعية والتوجيه، بإنشطتها بمراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وتعزيزها بالخبراء الذين تستنفرهم الوحدة الخاصة. وقال إن البرنامج الانمائي ينظر الى هذا التعاون نظرة أكثر اتساقاً، ويرى فيه خياراً بديلاً يتصف بمزايا فريدة على صعيد البرنامج وصعيد صياغة المشاريع وصعيد التنفيذ. وأشار الى التقدم الشديد المحرز في هذا المجال، وأرجعه الى الرصد الدقيق من جانب الإدارة العليا في البرنامج الانمائي.

٣٠ - واستجابة لطلب اللجنة، وضع مبدأ توجيهي جديد لرصد التقدم المحرز في تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كامل منظومة الأمم المتحدة واعتمده لجنة التنسيق الادارية. وقد بسطت منهجية جمع البيانات والمعلومات عن التقدم المحرز واستكمال قاعدة بيانات نظام الاحالة الى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بالقدرات الموجودة في البلدان النامية، ويضطلع حالياً بجهد واسع النطاق لاستكمال ذلك النظام يغطي في المتوسط نحو ٢٠ بلداً في السنة.

٣١ - وتحسين ادراك جميع الأطراف لامكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والميزة النسبية التي يتمتع بها هو السبيل الى الترويج للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وادراجه في الخطط الوطنية وجعله في النهاية، كما في حالة التنفيذ الوطني، القاعدة وليس الاستثناء. وتحقيقاً لهذه الغاية، اضطلع في جميع

المناطق، بما فيها الدول المستقلة حديثا، بحملة علاقات عامة نشطة جدا. فاشترك ما يزيد عن ٣٠٠٠ موظف من جميع مستويات المسؤولية والتخصص في أنشطة متنوعة نظمت بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأصبحت مجلة "Cooperation South"، التي يزيد عدد المشتركين فيها عن ٣٦٠٠٠ مشترك، أداة نافعة شائعة لتقاسم الخبرات والمعلومات.

٣٢ - وهناك تكامل أكبر بكثير في الجهد والموارد بين منظمات الأمم المتحدة والوحدة الخاصة. وفي عام ١٩٩٢، ترجم الدعم الحفاز البالغ مليون دولار المقدم من الوحدة الى البرامج الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الى التزام قدره ٣٤ مليون دولار من أموال البرامج الإقليمية لمشاريع تنفذ عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وخلال العام ذاته، بلغ ما أسهمت به المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة نصف الموارد المقدمة للأنشطة التي تضطلع بها الوحدة الخاصة بالاشتراك مع منظمات أخرى.

٣٣ - ويعتبر مدير البرنامج المعاون ظهور البلدان المستقلة حديثا التي تشترك في مختلف الأنشطة نافذة جديدة للتعاون.

٣٤ - وفي الدورة السابعة، أوصى مدير البرنامج بإعداد اطار أو استراتيجية لهذا العقد للإسراع باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ الأنشطة الإنمائية، وأيدت اللجنة ذلك. واضطلع في عام ١٩٩١، في اطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحت رعاية الوحدة الخاصة، بتقييمات واسعة النطاق للفئات الرئيسية التي تندرج فيها الأنشطة الترويجية والممارسات القائمة. كما قامت عدة وكالات رئيسية بإعادة النظر في سياساتها وقيمت برامجها، ولذلك توجد الآن بيئة أكثر مواتاة للاستفادة من هذه الأداة على نطاق واسع وبشكل دائم. كما أجريت مشاورات مكثفة مع الحكومات وداخل جهاز الأمم المتحدة لضمان الاستفادة من الدروس المكتسبة منذ بوينس آيرس. ويمثل التقرير المتعلق بوضع استراتيجية للتسعينات (الوثيقة TCDC/8/4) تلخيصا لهذه الجهود. وتسري جميع التوصيات تقريبا على كل من الحكومات وجهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بدور دائم. وأشار مدير البرنامج المعاون الى أن هذا أمر حتمي، لأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو في النهاية جهد تضطلع به الحكومات ويقوم فيه نظام الأمم المتحدة بدور دائم. وأشاد بالتقرير المتعلق بالاستراتيجية بوصفه أساسا للمناقشة واتخاذ القرارات.

٣٥ - وخلص مدير البرنامج المعاون الى أن التركيز قد انصب بحق خلال العقد والنصف الماضيين على الدعوة، وهو ما ينبغي أن يستمر. ويجب أن ينصب التركيز في المستقبل على الاستفادة من الخبرة الفنية والمؤسسات والقدرات التي لدى الجنوب، كما يجب أن تغتنم كل فرصة للقيام بذلك، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد المشترك بين الأقطار، بشكل دائم يتسم بالتصميم. وحث مدير البرنامج المعاون على إظهار ذلك التوجه في السياسات الوطنية وعلى جعل مدى الاستفادة من خبرة الجنوب الفنية ومؤسساته وقدراته على نطاق واسع أساسا لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، من المنطلق ذاته.

باء - النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية

٣٦ - قدم مدير البرنامج سلسلة من التقارير عن التقدم الذي أحرزته الحكومات والمنظمات داخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي وخارجه في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، وذلك لكي تنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى. ويرد أدناه بيان بالنقاط الرئيسية الواردة في تلك التقارير التي كانت محل التركيز الرئيسي لمناقشات اللجنة وقراراتها فيما بعد.

١ - الاجراءات التي اتخذتها الحكومات

٣٧ - أفادت البلدان النامية التي قدمت معلومات بأن مبادلات/أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تزداد زيادة كبيرة بمرور الوقت. وقد انعكس ذلك في عدد الخبراء والمتدربين المتبادلين، والدراسات المشتركة وحلقات العمل التقنية أو العلمية المضطلع بها، والترتيبات الموضوعية لاقامة الشبكات، والاتفاقات الثنائية المبرمة. وعلى سبيل المثال، جرى تبادل أكثر من ٣٠٠ ٥ متدرب فيما بين البلدان النامية كما جرى تبادل أكثر من ٣٧٥٠ خبيراً (معلومات مقدمة من ٤٢ بلداً) بالمقارنة بالتبادل المبلغ عنه (من جانب ٣٩ بلداً) الشامل لنحو ٧٠٠ خبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (١٩٨٨ - ١٩٩٠). وبالإضافة الى ذلك، أقرت البلدان المتقدمة النمو الثمانية التي قدمت معلومات (بالمقارنة بثلاثة بلدان فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير السابق) بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التعاون الدولي، وأفاد بعضها بأنه بدأ فعلاً في ادراجه ضمن سياسته الانمائية.

٣٨ - وما زالت الردود تحتاج الى التحسين، كما ونوعاً. ولا بد أن تعزز، على الصعيد الوطني وصعيد المنظمات، القدرة على جمع وتوزيع المعلومات الصحيحة عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣٩ - وتبرز تقوية آلية جهات التنسيق الوطنية للمعلومات بوصفها إحدى التوصيات الرئيسية للبلدان النامية؛ وستواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دعمها لاجتماعات مراكز التنسيق الاقليمية الرامية الى تبادل الخبرات وتقوية تلك الآلية.

٤٠ - وما زال الافتقار الى الدعم المالي اللازم لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتبر العقبة الرئيسية في سبيل الترويج لأداة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاستفادة منها في العمل الانمائي. ويلزم بذل المزيد من الجهود وتوفر قدر رغبة أشد من أجل توفير المدخلات الرئيسية اللازمة، بما في ذلك زيادة استخدام أرقام التخطيط الارشادية وزيادة المخصصات من الخزائن الوطنية ومرونة المانحين في استخدام المساعدة الثنائية للاضطلاع بالأنشطة التي تنفذ من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٤١ - وفي بعض الحالات، يبدو مدلول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وما يتسم به من سمات غير مفهومين فهما تاماً. ويجدر تطبيق مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ٥/٧ واتخاذ تدابير فعالة في كل بلد لتسريع استخدام آلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ المشاريع/البرامج.

٢ - الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الانمائي

٤٢ - تدل المعلومات المقدمة من منظمات الأمم المتحدة، دلالة واضحة، على الأولوية المطردة التعاضم التي تعطيتها تلك المنظمات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. إذ تزداد الأنشطة الترويجية والتنفيذية التي يقدم لها الدعم من الجهاز أو عن طريقه، وذلك حسبما يتبين من اجمالي تكلفة المشاريع الشاملة والتنفيذية وحجمها.

٤٣ - وقد أفادت جميع المنظمات المجيبة تقريبا بأنها اعتمدت، أو بصدد اعتماد، سياسات للإسراع باستخدام أداة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ برامج وأنشطة على الصعيد القطري والصعيد الاقليمي والصعيد الأقليمي.

٤٤ - والعوائق التنفيذية الرئيسية أمام استخدام أداة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، هي، فيما يبدو، الافتقار الى الأموال اللازمة لأنشطة المتابعة بعد تقديم المساعدات الحفازة، والحاجة الى التزام وجهد أقوى لاستخدام/تطبيق تلك الأداة.

٤٥ - وكما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، لا يزال من الصعب تقدير الدعم الشامل الذي يقدمه جهاز الأمم المتحدة الانمائي تقديرا احصائيا وماليا، لأنه في أحيان كثيرة تكون عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزءا من مشاريع كبيرة أو تستعمل تلك العناصر كوسيلة للتنفيذ. وتبذل منظمات الأمم المتحدة جهودا لتوفير الحد الأدنى من البيانات الاحصائية الموحدة لاستخدامها في قياس التقدم.

٤٦ - وأغلب المنظمات تعمل على أساس السنة التقييمية، ولا تتوفر لديها بيانات نهائية عن أنشطة سنة ما قبل أواخر مارس من السنة التالية، مما لا يتناسب ومواعيد دورات اللجنة الرفيعة المستوى ويستلزم تحديد موعد نهائي لتقديم المعلومات من أجل إعداد التقرير المرحلي. ومن ثم، يقترح اعادة النظر في التوقيت بحيث تقدم المعلومات اللازمة في حزيران/يونيه.

٤٧ - ويتعين توسيع نطاق التدابير التي يجري اتخاذها لتعزيز الدور الفني الذي تؤديه الوحدة الخاصة في تحديد وتوزيع المعلومات عن التجارب الناجحة والنهج المبتكرة والاضطلاع بأعمال تحليلية، كما يتعين أن تقدم جميع الأطراف الدعم التام لهذه التدابير.

٤٨ - والاتجاه الى تحقيق قدر أكبر بكثير من تكامل الجهود والموارد بين مختلف منظمات الأمم المتحدة هو تطور محمود، لأنه يكفل تقديم مزيد من الدعم الفني للأنشطة المضطلع به.

٤٩ - وقدم عدد من منظمات الأمم المتحدة تقارير عن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقوم على إشراك المرأة فيها، كما أشارت تلك المنظمات الى أن تشجيع اشتراك المرأة في جميع الأنشطة الممولة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمثل احدى سياساتها الأساسية.

رابعاً - موجز المناقشة العامة

ألف - لمحة عامة

٥٠ - قام مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعرض البنود ٥ و ٦ و ٧، واصفاً بإيجاز ما أُجري من تغييرات وما اتبع من إجراءات في إعداد الوثائق. وفيما يتعلق بوثيقة التقرير المرحلي TCDC/8/2 المعنونة "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، ذكر مدير الوحدة الخاصة أن مدير البرنامج قد أخذ في الاعتبار الشواغل المعرب عنها في الدورة السابعة للجنة الرفيعة المستوى بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في التقارير المرحلية. وقد أدت التغييرات التي أُجريت، بما فيها إدماج المعلومات في وثيقة واحدة وتنقيح الاستبيانات المنقحة مؤخراً وإضافة فروع جديدة، إلى تحسن ملموس في نوعية الردود. بيد أن المدير أشار إلى أن جمع المعلومات لا يزال يواجه عقبات، على الصعيد الإقليمي وكذلك في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشكلة الناجمة عن الاستعمال الجاري حالياً للسنة التقييمية في أغراض الإبلاغ. وعلى الرغم من تلك العقبات، فإن المعلومات المحصلة والمصنف التجميعي لها المعروض على اللجنة يوفران بيانا للتقدم المحرز أدق مما سبق.

٥١ - وترد في التقارير المقدمة من مدير البرنامج فيما يتصل بمقررات اللجنة الرفيعة المستوى ١/٧ و ٢/٧ و ٨/٧ و ٩/٧ معلومات عن الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة في تنفيذ هذه المقررات.

٥٢ - وبعد ذلك، قدم المدير عرضاً موجزاً للوثيقة TCDC/8/4 المعنونة "تقرير عن وضع استراتيجية لتشجيع واستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج وأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينات"، التي وصفها المدير بأنها تقرير تجميعي استفيد فيه من طائفة كبيرة من المساهمات بالإضافة إلى الدراسات القائمة. وذكر أن الاقتراحات والتوصيات البارزة الصالحة للتطبيق على نطاق واسع، الواردة في التقرير، مستمدة من تقرير فريق الخبراء الذي اجتمع في الرباط بالمغرب لبحث حالة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتقييمات التي أُجريت في عام ١٩٩١ بإشراف الوحدة الخاصة، والاجتماعات التي عقدت في جميع المناطق لمراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمساهمات المقدمة من مراكز التنسيق التابعة لوكالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأكد مدير الوحدة الخاصة على أن زخم تلك التوصيات يتمثل في إيلاء الأولوية لتطبيق تلك الطريقة بوصفها خياراً مفضلاً، وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية، وصياغة السياسات المؤدية إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتحسين قواعد المعلومات، وتحويل بعض المهام من الصعيد المركزي إلى الصعيد الوطني. وتتيح التوصيات المرنة وإمكانية استيعاب الاحتياجات الخاصة للمجموعات ولكل من الحكومات على حدة. واختتم المدير عرضه بالإشارة إلى أن ما بُذل من جهود مستفيضة وما أُجري من مناقشات مسهبة في إعداد الاستراتيجية قد أفاداً فعلاً، فائدة جمة، في إبراز القضايا ذات الصلة كما أثمرت حوارات متعمقة.

٥٣ - وبدأت المناقشة العامة ببيان أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧، الذي تكلم نيابة عن المجموعة. وقد أشار في ذلك البيان إلى أن مزايا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وملاءمته للعالم النامي قد أصبحت في الظروف الجارية أهم مما كانت عليه في الماضي. ويستلزم تحقيق فوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بذل جميع الأطراف جهوداً مشتركة في الإطار المؤسسي للأمم المتحدة. وقد بادرت البلدان النامية إلى تعجيل مسعاها بهدف تجميع المدخلات اللازمة لتعزيز مبادراتها في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالنظر إلى القيود المسلم بوجودها، تواصل البلدان النامية تحسين درجة الاتساق بين سياساتها الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للتعرف بكفاءة على الخبرات الفنية وإمكانيات الشراء التي تختص بها ويمكن تبادلها فيما بينها. ومن التحديات الرئيسية في هذا الصدد، الحاجة إلى تعزيز مراكز التنسيق الوطنية، والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة، ووضع منهجيات متوافقة لصياغة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقييمها، وتذليل العقبات المتعلقة بالهيكل الأساسية والخبرة الفنية في المجال الإداري.

٥٤ - وأضاف رئيس مجموعة الـ ٧٧ قائلاً إن هناك تحدياً أشق، هو تحقيق الربط الفعال بين الأنشطة المضطلع بها فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التعاون التقني والاقتصادي. ولكفالة تحقيق الأهداف المرجوة، يلزم التحقق من الالتزام بتمويل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقال إن من المأمول فيه أن يكون إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه إحدى القضايا الرئيسية التي تخصص لها موارد البرنامج الخاصة التابعة للبرنامج الإنمائي بمثابة إشارة واضحة إلى الأهمية التي ينبغي أن يوليها المانحون لهذا الجانب المحدد في سياق جهود بناء القدرات. ومن المهم للغاية في ظل هذه الظروف العمل لكي لا يكون مؤدى إدماج الاقتصادات المارة بمرحلة الانتقال في أنشطة البرنامج الإنمائي وضع مزيد من القيود على تمويل المبادرات في العالم النامي. والميزة الرئيسية لآلية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي أن نتعلم من الخبرات المكتسبة في قطاعات محددة كيفية الاعتماد على الذات. بيد أن الرئيس قد نبه إلى أنه لا يصح بأي حال فهم التكلفة المنخفضة نسبياً للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو يجعله بديلاً يستعاض به عن احتياجات التعاون التقني التقليدية للبلدان النامية. وقد أثبتت الممارسة أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن تنفيذه إلا حينما توجد مزايا نسبية ثابتة في قطاعات معينة. أما في الحالات الأخرى، فسيظل من اللازم تخصيص موارد للتعاون التقني التقليدي إذا أريد للتنمية المطردة أن تتحقق.

٥٥ - وأبدت معظم الوفود تأييدها واتفقها مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ في التحليل الذي قدمه والآراء التي أبدتها.

٥٦ - وكان هناك اتفاق عام على أنه يمكن، من واقع التقارير والمعلومات المقدمة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاحظة حدوث زيادة ملموسة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في نطاق البلدان النامية وداخل منظومة الأمم المتحدة. ورئي أن هذه علامة مشجعة على الرغم من أنه لا يزال

ينبغي عمل الكثير في هذا الصدد وأن امكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تستغل بعد استغلالاً تاماً.

٥٧ - وأقرت وفود كثيرة، مع الارتياح، بأن البلدان النامية، تمشياً مع روح خطة عمل بوينس آيرس ومبادئها ووفقاً للقدرات والاحتياجات الفردية لتلك البلدان، تضطلع بصورة نشطة بأنواع شتى من التعاون في ميادين كثيرة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتشديد على النتائج العملية. ويتجلى التقدم المحرز في ازدياد العدد المتبادل من الخبراء والمتدربين والدراسات المشتركة وحلقات العمل التقنية أو العلمية المضطلع بها، والترتيبات المتخذة لإقامة الشبكات، والاتفاقات الثنائية المبرمة.

٥٨ - وأعربت عدة وفود عن اتفاقها مع التقييم العام المعروض في تقرير استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس (الوثيقة TCDC/8/2) الذي يقرر الحاجة إلى جملة أمور منها: وجود سياسة وطنية واضحة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعزيز مراكز التنسيق الوطنية، والحاجة إلى الدعم المالي الكافي من جميع المصادر الوطنية والمصادر الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع على كاهل البلدان النامية ذاتها، نهت وفود عديدة إلى القيود المالية التي تكبل البلدان النامية وذكرت أن أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جديرة بالدعم الكامل من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية.

٥٩ - كما أقرت عدة وفود بأهمية تشجيع إشراك القطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأعربت عن موافقتها على ضرورة تحسين الاتصال وتعزيز التنسيق وتقويته بين مراكز التنسيق على الصعيد الوطني، فضلاً عن زيادة تدفق المعلومات الملائمة فيما بين البلدان النامية بشأن الاحتياجات والقدرات.

٦٠ - وذكرت بعض وفود البلدان المتقدمة النمو بأن المسؤولية الأساسية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع على كاهل البلدان النامية نفسها وبأن هذا أمر مسلم به فعلاً في خطة عمل بوينس آيرس. وذكرت تلك الوفود أن هناك حدوداً معينة للإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أن هذه الوفود، تسليماً منها بأن البلدان النامية تحتاج لتأدية دورها إلى قدر من الدعم الخارجي، ذكرت أن بلدانها تؤيد بقوة جهود النظام المتعدد الأطراف الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتيسيره. ومن ثم، كان هناك تسليم بأن هذه الطريقة هي بحق أحد المجالات الستة ذات الأولوية فيما يتعلق بدورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - وظلت بعض وفود البلدان المتقدمة النمو تعرب عن تشككها في الحاجة إلى اللجنة الرفيعة المستوى وكررت الإعراب عن الرأي القائل بأن قضايا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يناقشها مجلس إدارة البرنامج الإنمائي، بعد الاضطلاع بأعمال تحضيرية على مستوى الخبراء.

٦٢ - وأعربت بعض وفود البلدان النامية عن قلقها إزاء عدم ت فهم البلدان النامية نفسها تفهما كافيا لفوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأشارت إلى أن هذا يمثل أخطر الجوانب التي تعرقل تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس.

٦٣ - وشدد عدد من الوفود على ضرورة التأكيد على إشراك المرأة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه أولوية من الأولويات العالية. ونهت تلك الوفود إلى أهمية المرأة، بوصفها طرفا مستفيدا وشريكا متكافئا في آن واحد في عملية التنمية، إذ أن المرأة تمثل موردا بشريا كبيرا ونشطا لم يستغل بعد.

٦٤ - كما كررت وفود كثيرة الإعراب عن اعتقادها بأن البلدان النامية ينبغي أن تركز على الأنشطة البيئية تركيزا أشد في برامجها المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وذكر أحد الممثلين أن بلده قد دفع ثمنا فادحا في الماضي، سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو الأضرار في الممتلكات، نتيجة لفيضان مفاجئ نجم عن عدم كفاية الحماية البيئية. وجرى التنويه في عدة بيانات بدور مخططات التكامل الاقليمي في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٥ - وذكرت بعض الوفود بالمحنة التي تعانيها أقل البلدان نموا وكيف تدفع هذه البلدان بصورة متزايدة إلى هامش المجرى الرئيسي للاقتصاد العالمي. ومن ثم، حثت تلك الوفود على إيلاء الأولوية الواجبة لاحتياجات أقل البلدان نموا في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٦ - وانطلاقا من أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو مهمة تضطلع بها بوضوح بلدان نامية وينبغي أن تخصص لها موارد وطنية، حثت وفود كثيرة على إيلاء المزيد من الاهتمام بإنشاء مشاريع تندرج تحت مظلة أرقام التخطيط الارشادية لتسهيل هذا النوع من التعاون على الصعيد الوطني. ويمكن أن تؤدي المكاتب الميدانية والمكاتب الاقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا مفيدا في تكملة موارد السلطات الوطنية وجهودها في هذا الصدد.

٦٧ - وعلى ضوء ندرة الأموال وازدياد احتياجات البلدان النامية، لاحظ ممثل أن المطلوب من البلدان النامية بذل المزيد من خلال "التعاون الثلاثي" لمتابعة تمويل الأنشطة الناشئة من خلال دعم حفاض من جانب جهاز الأمم المتحدة الانمائي.

٦٨ - ولاحظت عدة وفود الدور الحيوي الذي لا يزال يؤديه نظام الإحالة إلى المعلومات للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تطوير ونشر المعلومات المتعلقة بالقدرات والاحتياجات في البلدان النامية، ودعت إلى مواصلة تحسين هذا النظام.

٦٩ - ودعت وفود إلى زيادة ما تشتريه منظومة الأمم المتحدة من البلدان النامية من معدات ولوازم وخدمات استشارية. ولاحظت أن بالامكان تدعيم قدرات البلدان النامية، ومما يمكن بدوره أن يدعم قدرتها على توسيع آفاق التعاون فيما بينها. وأكد أحد الوفود على أن الحاجة تقضي بإضفاء المرونة إلى هذه الدرجة على الاجراءات والقواعد والأنظمة، ولا سيما القواعد والأنظمة التي تتصل بقاعدة البيانات ذات الصلة.

٧٠ - وأبرزت الوفود دور الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ودعت إلى تدعيم الوحدة الخاصة بما يتيح لها أن تضطلع بدورها اللائق بها في التسعينات. وذكر أحد الوفود أن من أدوار الوحدة الخاصة دور "الوسيط" الذي يتولى تسهيل الاتصالات مع الخبراء والمؤسسات وتحديد مصادر التمويل ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧١ - وأوضح ممثل أن بلده، الذي خرج لتوه من نظام اقتصادي مركزي، يتخذ خطواته الأولى للمشاركة في أنشطة التعاون التقني المذكور، قائلًا إن بلده يتوقع من ثم دعماً لإنشاء مركز التنسيق التابع له بأنسب الطرق وللإستفادة من خبرات سائر البلدان النامية.

٧٢ - وفي معرض التركيز على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه مجالاً يمكن أن تتولد عنه مكاسب طائلة، وبوصفه كذلك عنصراً لا غنى عنه من عناصر التعاون بين بلدان الجنوب ووسيلة لها قيمتها لحفز التعاون والتكامل فيما بين البلدان، أكدت معظم الوفود من جديد التزامها بمواصلة دعم التوسع في طرائق هذا التعاون والمشاركة الفعالة في كفاءة تنفيذه.

٧٣ - وساد اتفاق على أن تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان النامية والاستفادة من أوجه التكامل لترقية مستوى المهارات من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمر فعال للغاية من حيث التكاليف. وسادت النظرة إلى هذا التعاون بوصفه شكلاً من أشكال التعاون ذات الامكانيات الهائلة التي لا يزال يتعين على البلدان النامية أن تستثمرها. ورأي أحد الممثلين أن التقدم التكنولوجي في البلدان الصناعية وعدم توافر تكنولوجيات جديدة للبلدان النامية، إلا بتكاليف باهظة أو في ظل قيود غير مقبولة، ليس من شأنهما إلا توسيع الهوة وإبراز مدى حاجة البلدان النامية للتعاون في الميادين التقنية.

باء - الاجراءات التي اتخذتها الحكومات

٧٤ - ساد اتفاق عام على أن المعلومات الواردة في تقرير مدير البرنامج بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس (الوثيقة TCDC/8/2) توضح ما طرأ من زيادة ملموسة على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن تلك البلدان. وقد أدلت جميع الوفود ببيانات، بما فيها وفود البلدان التي كانت قد قدمت معلومات للتقرير، وطرحت بيانات مفصلة ومستكملة أو إضافية بشأن أنشطتها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكدت الوفود من جديد دعمها المتواصل لتنفيذ خطة عمل بوينس آيرس.

٧٥ - وأفاد عدد من الوفود بما تم لديها من إنشاء وكالات للتعاون الدولي لمباشرة التعاون التقني، ولاسيما أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. ولاحظت وفود أن وكالاتها تركز على برامج التدريب وتبادل الخبراء في ميادين شتى.

٧٦ - وأوضحت وفود عدة الزيادات الكبيرة في المخصصات المالية لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من واقع الموارد الوطنية. وأفاد أحد الوفود بتخصيص ما يزيد على ١٣ مليون دولار لتزويد البلدان النامية بالمعدات والمساعدات المشاركة ومساعدات للإغاثة في حالات الكوارث. وأفاد الوفد نفسه ببرنامج أنشئ بوصفه جهدا جديدا في مجال التعاون المذكور لتعزيز الروابط في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال إيفاد الشباب المتطوعين إلى بلدان نامية.

٧٧ - وأفادت وفود عدة بما تم من صياغة، على الصعيد الكلي، لسياساتها من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كما أفادت بأن ثمة عملية جارية (أو منجزة) للقيام ببحث شامل وجمع للبيانات بشأن قدراتها واحتياجاتها في القطاعات المختلفة.

٧٨ - وتطرق عدد من الوفود إلى ارتفاع مستوى الخبرة التي حصلت عليها في قطاعات وميادين مختلفة، مثل الزراعة والمياه والصحة العامة والتنمية الريفية والائتمان والسكان وتنظيم الأسرة وما إلى ذلك. وأفادت هذه الوفود أنها على استعداد لتقاسم تجربتها وخبرتها مع بلدان نامية أخرى (أو أنها قامت بذلك فعلا). وذكرت وفود أخرى أنها تقدم تسهيلات تدريبية في معاهدها الوطنية لبلدان نامية أخرى وأنها نظمت (أو بسبيل تنظيم) ممارسات للبرمجة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميادين خبرتها.

٧٩ - وأفادت عدة وفود بأنها عقدت (أو في سبيلها إلى عقد) اجتماعات لأفرقة خبراء. وذكر وفد أن بلده سوف يعقد في عام ١٩٩٣ اجتماعا لفريق خبراء بشأن مخططات التنمية التي ثبت نجاحها في تحقيق الاعتماد على النفس والتنمية المستدامة.

٨٠ - وأشارت بيانات عدد من الوفود إلى أن التجمعات أو الآليات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور هام في تعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهناك أمثلة ناجحة تتعلق برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة التجارة التفضيلية. وذكرت الوفود أن عددا من البرامج المفيدة تم تنفيذها ضمن إطار هذه الجماعات الإقليمية في ميادين مختلفة، مثل التنمية الريفية والإعلام الزراعي والتدريب الإداري والاتصالات والارصاد الجوية وتخفيف حدة الفقر وتشجيع التجارة.

٨١ - وأفاد عدد من الوفود بأنها كانت ناشطة على وجه التحديد في إقامة الشبكات وأنشطة التوأمة بالنسبة لدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس طويل الأجل ومستدام، وأنها أنشأت ترتيبات ثنائية في ميادين مختلفة مع عديد من البلدان النامية.

٨٢ - وذكر ممثل أن بلده شارك لأول مرة في اجتماع للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، معرباً عن اهتمام شديد بلده بالمشاركة في القريب العاجل في تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مستوى من الكفاءة والفعالية مع بلدان نامية أخرى.

٨٣ - وأشارت عدة وفود إلى ما اتخذ من تدابير هامة لتدعيم مراكز التنسيق الوطنية في بلادها وزيادة عدد ونوعية الاتفاقات الثنائية. وذكرت وفود أنه بالتوازي مع الأنشطة التقليدية في مجال التعاون التقني، عززت وزاراتها المتخصصة (في مجال العلم والتكنولوجيا والبيئة) وكذلك الدوائر الأكاديمية والبحثية في بلادها صلاتها العلمية والتكنولوجية مع البلدان النامية من خلال ترتيبات ثنائية أو من خلال المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي. وأكد ممثل قدرة وكالة التعاون القائمة في بلده على تجميع مواردها الداخلية وعلى اقناع المؤسسات الوطنية بأن تنفيذ مشاريع تعاونية جيدة التصميم ومهمة لا يتسم بأهمية عامة سياسية أو اقتصادية فقط بل يمثل الوسيلة التي تتيح تحقيق مصلحتها الخاصة أيضاً.

٨٤ - وتكلم وفد باسم مجموعة بلدان متقدمة النمو، فذكر أن الدول الأعضاء في هذه المجموعة سعت بنشاط إلى دعم عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال تعزيز البرامج المتصلة بالمعلومات والتدريب والمساعدة التقنية فيما بين البلدان النامية. وأشار إلى أن هذه الدول قدمت أيضاً دعماً للتعاون بين بلدان الجنوب بتخفيف حدة نقص الأغذية في أحد البلدان بفضل ترتيبات ثلاثية مع البلدان المجاورة ودعم ميزان المدفوعات المخصص لشراء سلع من بلدان نامية أخرى.

جيم - تقديم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية

٨٥ - في معرض الإشارة إلى تقرير مدير البرنامج بشأن التقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، أوضحت وفود عدة أن ثمة زيادة متواصلة في الأنشطة الترويجية والتنفيذية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، أعربت الوفود عن تقديرها للمساعدة المقدمة من منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الدعم الخارجية الأخرى في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد وُجّه إلى الوحدة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقدير خاص، على مساعدتها القيمة في توسيع أنشطة هذا النوع من التعاون. وفي هذا السياق، حثت وفود عدة على تدعيم الوحدة الخاصة بما يتيح لها أن تضطلع بدورها اللائق بها في التسعينات.

٨٦ - إلا أن عددا من الوفود لاحظ أنه من أجل مواصلة تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وزيادة فعالية هذا النهج ينبغي للمنظمات ذات الصلة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تبذل مزيدا من الجهود للقيام بدور حفاز في هذا المضمار. وذكر أحد الممثلين أنه لدى القيام ببرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تواجه معظم هذه البلدان بقيود متصلة بالموارد، وبعدم توافر خبرات محددة، أو بالافتقار الى تسهيلات بعينها. وفي هذا الصدد، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تكمل النقص وتسد الثغرات، بتقديم الدعم والمساعدة الكافيين ضمانا لنجاح برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٧ - وفي معرض الدعوة لتقديم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمزيد من الدعم ، لاحظ ممثل أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية قادرة على التواصل عالميا وعلى التوصل الى قدر كبير من المعلومات المتعلقة بالقوة والقدرات النسبية التي تتمتع بها البلدان النامية. وأضاف قائلا إن هذه المعلومات يمكن تجميعها وتنظيمها لتحديد مجالات الخبرة والتفوق المعينة التي يمكن للدول أن تقدمها من أجل إمكانية تقاسمها مع الآخرين. واقترح الممثل أن يتم من خلال هذه العملية إنشاء مركز تبادل مركزي لشبكة معلومات وإتاحته للحكومات والمنظمات والوكالات الدولية.

٨٨ - ولاحظ ممثل آخر أنه من خلال تنشيط التعاون التقني بين الجنوب والشرق يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يخدم الاحتياجات الإنمائية لكلا المجموعتين من البلدان. وأردف قوله أن إمعان التفكير بشأن وسائل تشكيل الصلات بين الجنوب والشرق في مجال التعاون التقني يمكن أن يبرز مدى الحاجة لاستحداث صناديق فضلا عن آليات لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين الأطراف المعنية. ولاحظ الممثل، مع الارتياح، أن البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يسهمان في تحقيق هذه الغاية بنشر الخلاصات الوطنية عن البرامج التدريبية وقدرات المؤسسات في مجال الخبرة المسجلة في قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٩ - وطلبت عدة وفود الكلام، فطرح عدد من الأمثلة عن الدعم الذي قدمه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعززت المعلومات الواردة أو استكملت بواسطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الدعم الخارجية.

٩٠ - وأكد ممثل عن منظمة حكومية دولية أهمية توثيق الاتصالات بين المنظمات الحكومية الدولية ومراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذكر أن منظمته مستعدة لتمويل السفر الدولي لأقل البلدان نموا للمشاركة في برامج التدريب التي تقدم في منطقة منظمته.

٩١ - ولاحظت وفود ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لإنشاء مشاريع أشمل، وأن ثمة حاجة للمزيد من التكامل والعمليات الثلاثية الأطراف لتعزيز التمويل الحفاز .

٩٢ - ودعا ممثلون مختلفون لمنظمات الأمم المتحدة إلى مزيد من التعاون فيما بين الجهاز الانمائي للأمم المتحدة لوضع طرائق عملية تكفل اتخاذ إجراءات مشتركة فيما بين الوكالات والمزيد من تقاسم المعلومات. وأوضح ممثل أن تعريف فريق الخبراء للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقييدي للغاية. ولاحظ الممثل نفسه أن الوحدة الخاصة للتعاون التقني لها دور مهم تضطلع به في تعزيز قيام حوار على مستوى المجتمع الدولي ووضع استراتيجية جديدة تقوم على تقييم الاحتياجات.

٩٣ - وذكر ممثل عن وكالة تابعة للأمم المتحدة أن منظمته استهلكت خطوات ترمي إلى حوسبة تسجيل المخصصات وأوجه الانفاق لعناصر مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩٤ - وذكر ممثل أن الوحدة الخاصة للتعاون التقني ينبغي أن تعمل باستمرار على فحص وجمع القدرات والاحتياجات للبلدان النامية وإنشاء شبكة كاملة للتعاون التقني ونشر المعلومات في وقت مناسب، ومن ثم تضطلع بمواءمة الاحتياجات والقدرات.

٩٥ - ولاحظ ممثل آخر أن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ركزت جهودها على الأنشطة الترويجية، وأن أنجح برامجها كان ممارسة البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مضيفاً أن هذا البرنامج لا يزال ترويجياً في طابعه برغم أن لديه المرونة التي تتيح للمؤسسات والحكومات أن تحدد تجانس المصالح بينها في ميادين مختلفة. ولاحظ الممثل أن التنفيذ الفعلي للمشاريع لا يسير بخطى أسرع نظراً للافتقار إلى التمويل الكافي. وقال إنه يرى أن البرنامج ينبغي تحسينه وإن الأنشطة الترويجية (التوعية، الدراسات ... إلخ) ينبغي توجيهها نحو المزيد من الخدمات التنفيذية.

٩٦ - ولدى ملاحظة الدور البناء الذي تؤديه منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة والعدد الكبير من الأنشطة الانمائية المنفذة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قال أحد الوفود إن استعداد هذه المنظمات والوكالات لاستخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تصميم وتنفيذ برامجها سوف ينجم عنه أثر بعيد المدى بالنسبة لمسار التعاون التقني مستقبلاً. وأعرب المندوب نفسه عن شعوره أيضاً بأن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن تستهل البرامج الكفيلة بدعم المجموعات الاقليمية وتعزيز التفاعل فيما بينها، تشجيعاً لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٩٧ - وذكر أحد الوفود أن دور جهاز الأمم المتحدة الانمائي في تعزيز التعاون التقني مهم بقدر أهمية أنشطة البلدان النامية ذاتها، كما لاحظ أن الجهود الخاصة المبذولة من جانب المكاتب الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي جهود محمودة. وذكر الوفد أن الحد الأساسي الأدنى من الأموال المطلوبة لأنشطة المتابعة يمكن ترتيبه بواسطة المكاتب الاقليمية وأن أنشطة هذا النوع من التعاون في إطار البرامج/المشاريع في الدورة الخامسة ينبغي تعيينها وتحديدها بوضوح عند بداية ممارسة البرمجة.

٩٨ - ومن منطلق إدراك أن المسؤولية الأولية لكفالة نجاح التوسع في استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إنما تكمن لدى البلدان النامية ذاتها، لاحظ عدد من الوفود أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تساعد من خلال دور داعم ومعزز، ولا سيما بتقديم المدخلات الأساسية من المشورة والدعم المالي.

٩٩ - وساد اتفاق عام على أن جهاز الأمم المتحدة الانمائي ينبغي أن يوسع من نطاق دعمه إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما يتواءم مع الأولوية العليا التي يعطيها المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ذاتها لهذه المسألة.

١٠٠ - وأوضح أحد الوفود أن خطة عمل بوينس آيرس تدعو إلى تقديم الموارد من برنامج الأمم المتحدة لتخصيصها للبلدان النامية، تعزيزا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب الوفد ذاته عن تقديره للجهود التي بذلت حتى الآن في هذا المضمار، وطلب المزيد من دعم هذه العملية. وأبرز الوفد جهود الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أدت، في رأيه، عملا جديرا بالثناء على مدار السنوات برغم محدودية الموارد الموضوعة تحت تصرفها؛ واستدرك قائلا إن أمامها شوطا طويلا ينبغي أن تقطعه قبل أن يحق لها القول بأنها نهضت كاملا بمسؤولياتها في إطار خطة عمل بوينس آيرس.

١٠١ - ولاحظت وفود عدة أن حجم الشراء واستخدام الخبراء من البلدان النامية لا يزال منخفضا للغاية. وذكر وفد أن مكتب الشراء المشترك فيما بين الوكالات يبدو وكأنه الآلية النموذجية للتنفيذ الكامل للتوصية ٣١ من خطة عمل بوينس آيرس. وأشار الوفد نفسه إلى أن البلدان النامية لا تكاد تتاح لها فرصة وصول لهذا المكتب، وأن البرنامج الانمائي يمكن أن يقدم دعما كبيرا في هذا المضمار لأنه يمتلك جميع المعلومات عن مؤسسات القمة في البلدان النامية التي يمكن أن يستخدمها مكتب الشراء المشترك بين الوكالات.

دال - الإطار الشامل لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات

١٠٢ - فيما يتعلق بالاستراتيجية، أثنت الوفود على الوثيقة TCDC/8/4، المعنونة "تقرير بشأن وضع استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جهاز الأمم المتحدة الانمائي"، وأكدت على بعض العناصر من أجل إيلاء اهتمام خاص بها. وقد رحب الممثلون على نطاق واسع بالعناصر الرئيسية للاستراتيجية كما حُدِّدت في التقرير. ويرد أدناه موجز للنقاط التي أبرزت والاقتراحات التي قدمتها الوفود المختلفة.

١٠٣ - ووافق عدد كبير من الوفود على أن احتمالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تتحقق بصورة كافية. وتحتاج فوائد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولاسيما فعاليته من حيث التكاليف وملاءمته، إلى أن تُقيَّم تقييما أفضل. وينبغي أيضا زيادة الاهتمام بالوسيلة وكذلك بالأشكال المختلفة للأنشطة، وذلك بمضاعفة برامج التدريب والتوجيه. وهي جهود مكثفة تبذلها البلدان النامية ذاتها يمكن أن تعزز بصورة

فعالة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وشدد العديد من الوفود على اعتماد البلدان النامية فرادى لسياسة وطنية تتعلق على وجه التخصيص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتولي اهتماما فائقا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ البرامج واقامة آليات مؤسسية لهذا الغرض. بيد أن أحد الوفود أشار الى أن إيلاء الأولوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يعتبر مشكلة وأن البلد المعني كان يعزز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشدة على مدار سنوات عديدة.

١٠٤ - واقترح بذل جهود نشيطة لتعميم المعلومات المتعلقة باحتياجات البلدان النامية وطاقتها على نطاق واسع . وفي اطار هذا الجهد، رئي أن جهاز الأمم المتحدة الانمائي في وضع يمكنه من الاضطلاع بدور داعم قوي، وجرى الترحيب بالمحور الرئيسي الجديد في إعداد خلاصات وافية عن الطاقات. وجرى التأكيد على أهمية شبكة المعلومات، وأشار الى الجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة والأفرقة الحكومية الدولية (فريق الخمسة عشر) لانشاء قاعدة بيانات وتشغيلها . وأشار أيضا الى الحاجة الى تطوير قاعدة البيانات وتوسيع مجال عملها الى تعزيز الصلات فيما بين الشبكات.

١٠٥ - وحظيت بتأييد قوي فكرة تعزيز المراكز الممتازة في البلدان النامية لتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأبرزت بعض الوفود أهمية تبادل الطلبة كطريقة مفيدة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس مستدام.

١٠٦ - وحث كل وفد تقريبا اعتملى المنصة على تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأكد فائدة الصلات المؤسسية فيما بين مراكز التنسيق الوطنية والاقليمية وكذلك مراكز التنسيق التابعة لجهاز الأمم المتحدة الانمائي. وحددت الوفود أيضا هذا النشاط بالأسم لكي يحصل على دعم من الوكالات والبلدان المانحة. كما قُدم اقتراح بإنشاء لجان وطنية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوجيهه في جميع الأنشطة الانمائية. وقيل انه يمكن أيضا لهذه اللجان أن تعزز مراكز التنسيق الوطنية.

١٠٧ - وفي حين عرضت بعض الوفود بالتفصيل المبادرات الوطنية المضطلع بها في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والأنشطة المضطلع بها في برامج التعاون الثنائية أشارت هذه الوفود الى أن تجميع الموارد المتاحة من جميع المصادر لأجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمكن أن يساعد كثيرا على توسيع نطاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ككل. وأشار أيضا الى إمكانية إنشاء صندوق أقاليمي لتمويل مكونات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من العملة الأجنبية. وتحديث وفود عديدة عن توسيع العملية الثلاثية التي يتألف منها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي إطار هذه الآلية يمكن للبلدان النامية أن تضطلع بأنشطة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع تقديم مساعدة مالية من البلدان والوكالات المانحة الثنائية، وكذلك المتعددة الأطراف، باستخدام موارد تقنية من بلدان نامية أخرى. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تركز اهتماما خاصا على تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٨ - وأولت بعض الوفود أهمية شديدة للربط الشبكي والتوأمة من أجل تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس طويل الأجل ومستدام . ورثي أن التقدم في التنفيذ الوطني لبرامج التعاون التقني بإشراف جهاز الأمم المتحدة الانمائي من شأنه أن يسهل التعجيل باستخدام البلدان النامية لوسيلة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٩ - وأكد الممثلون أن اعتماد سياسة وطنية صريحة بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أو تنظيم حلقات عمل بشأن التجارب الناجحة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أو التوسع في استخدام المشاريع الجامعة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، أو الاضطلاع بعمليات البرمجة للملاءمة بين الاحتياجات والطاقات ، أو النظر المشترك في المشاكل المشتركة قد دلت جميعها على أنها أساليب مفيدة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولكن أشير الى أن إجراء متابعة فعالة وتوفير التمويل للمتابعة هما إجراءان حاسمان من أجل التوسع في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقترح أحد الممثلين إخضاع العناصر المختلفة لاستراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفحص الدوري من قبل أفرقة عاملة وإصدار تقارير مرحلية عن الأداء تقدم الى اللجنة الرفيعة المستوى للنظر فيها

هـ - تعليقات مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، في أعقاب المناقشة العامة

١١٠ - أعرب مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في تعليقه على بعض المسائل التي أثيرت خلال المناقشات العامة، عن شكره وعرفانه للتقييم الايجابي، وذلك بالنيابة عن العديدين الذين ساهموا في إعداد التقارير والاطار الشامل لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات. والى حد كبير، يُعزى الفضل في التأييد الواسع النطاق والملاحظات الايجابية التي أبداه الممثلون الموقرون الى الخبراء العديدين، ومراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومؤسسات الأمم المتحدة. وأشار المدير أيضا الى التأييد المماثل والتعليقات التي كانت من نصيب الوحدة الخاصة، التي اعتبر دورها الداعم المتواضع ذا شأن وأهمية.

١١١ - وأشار الى أنه لم تقدم الى الأمانة أي أسئلة محددة من قبل الممثلين الموقرين في بياناتهم التي أعادت تأكيد المقترحات والتوصيات أو أضافت اليها وأبرزت باعتبارها أفكارا أساسية وعناصر رئيسية واعتبرت مُساعدة على التعجيل باستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطمأن الحاضرين الى أن المدخلات الاضافية ستؤخذ في الاعتبار تماما وسيُسرعى انتباه الاطراف المعنية الى اجراءات المتابعة ونشر تقرير الدورة الثامنة للجنة. وأشار مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى أن أنواعا عديدة من الأنشطة المقترحة يجري الاضطلاع بها، أو سيجري النظر فيها، ضمن الترتيبات القائمة للنظر في الأنشطة الجديدة. واختتم بيانه بالتعليق على بعض المسائل العامة التي أثيرت فقدم ايضا، ولا سيما فيما يتعلق ببعض المسائل ذات الصلة بتعريف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

ودور الوحدة الخاصة ومهامها ، وقاعدة بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية- نظام إحالة المعلومات، والمحور الرئيسي للاستراتيجية المقترحة.

خامسا - اعتماد التقرير

ألف - تقرير رئيس الفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى

١١٢ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في تقرير رئيس الفريق العامل التابع للجنة الرفيعة المستوى. وأوصى تقرير الفريق العامل باعتماد ٣ مشاريع مقررات، بما في ذلك مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة. واعتمدت المقررات الثلاثة في الجلسة. وترد نصوص المقررات في المرفق الأول (المقررات ١/٨ و ٢/٨ و ٣/٨).

باء - جدول وتنظيم أعمال الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى

١١٣ - اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة (الوثيقة TCDC/8/L.4). ويرد جدول الأعمال المؤقت في المقرر ٣/٨ .

جيم - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١١٤ - أذنت اللجنة لمقررها باستكمال تقريره، آخذا في الاعتبار أي تعديلات أو تعليقات وردت من الوفود.

سادسا - اختتام الدورة

ألف - البيان الختامي لمدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

١١٥ - هنا مدير البرنامج المعاون، في بيانه الختامي، الرئيس والمكتب على ما قدماه من قيادة حكيمة جد مقتدرة، بفضلهما أكملت اللجنة الرفيعة المستوى أعمالها على وجه السرعة وبطريقة عملية للغاية. كما أعرب عن تقديره لما قدمته اللجنة الرفيعة المستوى من توجيه، ومن تقييم إيجابي للتقارير المقدمة، ومن إطار عام شامل مقترح للتسعينات.

١١٦ - وقال مدير البرنامج المعاون إن الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى قد سبقتها مناقشات ومشاورات مستفيضة تناولت العناصر الأساسية لاستراتيجية تستهدف التوسع في استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات. وأضاف قائلاً إن التدابير المقترحة قد لقيت القبول والتأييد على نطاق واسع وستكون بمثابة إطار عام للإجراءات التي ستتخذها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية.

١١٧ - ومضى قائلاً إن الدورة الثامنة كانت بمثابة نقطة تحول في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حيث أعلنت اللجنة الرفيعة المستوى بقوة، يؤيدها في ذلك مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢، أنه ينبغي لاستخدام هذا النوع من التعاون التقني أن يكون محورا أساسيا وأن التوسع في استخدام هذا النوع من التعاون التقني لتنفيذ البرامج والمشاريع، بغض النظر عن مصدر التمويل والاعتبارات الجغرافية، سيثمر عن نتائج أعظم مما تحقق في أي وقت مضى.

١١٨ - وقال إن اللجنة قد حضرت، فعلا، في أذهان الأطراف جميعها أن تعزيز آليات، من قبيل مراكز التنسيق ووضع سياسات أوضح وإعداد بيانات ومعلومات أفضل وإيلاء الاعتبار الأول لاستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنفيذ المشاريع والبرامج، ستساعد جميعها مساعدة كبرى على التعجيل بتحقيق الأهداف الأساسية المقررة في خطة عمل بوينس آيرس، ألا وهي الاعتماد على النفس على الصعيد الوطني والجماعي.

١١٩ - وأكد مدير البرنامج المعاون للجنة الرفيعة المستوى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيتخذ تدابير متابعة فعالة بشأن المقررات والتوصيات، وحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تفعل بالمثل.

١٢٠ - كما أكد للجنة أن البرنامج الانمائي لن يتوانى عن تشجيع وتأييد تنفيذ عناصر الاستراتيجية، والتغييرات المرجوة، وموالاتة تحسين الممارسات، على ضوء الآراء المعرب عنها في المناقشات. وقال إن المبادئ التوجيهية، التي أيدتها لجنة استعراض السياسات، وإجراءات منظومة الأمم المتحدة ستلقى هي

الأخرى عناية خاصة، وإن البرنامج الانمائي سيضمن لرصد تنفيذ المبادئ التوجيهية المجازة من قبل لجنة التنسيق الإدارية أن تلبى توقعات اللجنة.

١٢١ - وقييل الختام، أشاد مدير البرنامج المعاون إشادة خاصة بمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكرر الإعراب عن شكره نظير ما قدمته اللجنة من دعم وتعليقات وتوجيهات.

باء - البيان الختامي للرئيس

١٢٢ - اختتم الرئيس الاجتماعات، معرباً عن ارتياحه للنتائج الايجابية ولارتفاع مستوى المناقشات. وأضاف قائلاً إن التعاون الفعال خلال الاجتماعات يبين أن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكن أن يبلغ مستوى الإنجاز المتوقع. إلا أنه دعا إلى مضاعفة الجهود المبذولة، وذلك نظراً إلى انعدام الموارد.

١٢٣ - كما لاحظ الرئيس الاهتمام المبدى بشأن عقد اجتماع غير رسمي للمندوبين بهدف مناقشة جوانب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى. وقد جرى الاتفاق على أن تنظر الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إمكانية عقد مثل هذا الاجتماع.

١٢٤ - وهناً الرئيس الوفود على النتائج المحققة، ووجه الشكر إلى نائبي الرئيس والمقرر وأعضاء المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما أشاد، على نحو خاص، بمدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبأعضاء الأمانة العامة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 وتصويباته)، الفصل الأول.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/35/39 و Corr.1).

(٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39).

(٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39).

(٥) المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39).

(٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39).

(٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39).

(٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39).

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة

١/٨ التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس
ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تحيط علما مع التقدير بتقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١)،

١ - تشجع الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة على مواصلة جهودها الرامية الى تحسين منهجية
تقاريرها المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما
بين البلدان النامية^(٢)؛

٢ - تطلب إلى مكتب اللجنة الرفيعة المستوى أن يعدل، بناء على مشورة مدير البرنامج، مواعيد
تقديم الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية للمعلومات الدقيقة الملائمة
التوقيت اللازمة لإعداد التقارير المرحلية السالفة الذكر؛

٣ - تدعو البلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة إلى دراسة توصيات لجنة الجنوب، المشار
إليها في الفقرة ٩ من الوثيقة TCDC/8/3، للنظر في إمكانية إدراجها في أنشطتها للتعاون التقني فيما بين
البلدان النامية؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بالمبادئ التوجيهية والتوصيات التي وافقت عليها لجنة التنسيق
الإدارية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات الموجودة في مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك
التي تتناول صقل السياسات والإجراءات داخل منظومة الأمم المتحدة وتحسينها؛

(١) الوثائق TCDC/8/2، و TCDC/8/2/Add.1 و TCDC/8/3.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس،
٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11، والتصويب)،
الفصل الأول.

- ٥ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطبق، على أساس تجريبي، المبادئ التوجيهية وأن تنفذ التوصيات بالتنسيق الوثيق مع البلدان النامية المشاركة في أنشطتها؛
- ٦ - تطلب إلى لجنة التنسيق الإدارية أن ترصد عن كثب تنفيذ المبادئ التوجيهية، ولا سيما عن طريق الاجتماعات الدورية التي تعقدها جهات التنسيق التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة؛
- ٧ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريراً إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة عن تنفيذ هذا المقرر.

٢/٨ الإطار الشامل لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين
البلدان النامية في التسعينات

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

أولا

إذ تؤكد من جديد أهمية تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس^(٢)،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي دعا فيه جميع الأطراف إلى أن تولي الاعتبار الأول إلى استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تنفيذ البرامج والمشاريع،

وإذ تشير إلى مقرر اللجنة الرفيعة المستوى ٦/٧، الذي طلبت فيه إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعد إطاراً عاماً لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات وأن يقدم تقريراً عن ذلك، وإلى المقرر ٩/٧ المعنون "الاجتماع الاستشاري الدولي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية"،

وإذ تحيط علماً بوثيقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٤/٨ المعنونة "تقرير عن وضع استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي" وبوثيقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٣/٨، الجزء الأول المعنون "الاجتماع الاستشاري الدولي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المعقود في المغرب في ١٩٩٣"،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بمساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والخبراء الحكوميين الدوليين في إعداد الوثيقة TCDC/8/4،

وإذ تدرك أن سياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي قد تعتمد عليها الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية سوف توضع في سياق احتياجات تلك البلدان وقدراتها وسياساتها الإنمائية،

١ - ترحب بعقد الاجتماع الاستشاري الدولي بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي عقد بالرباط، يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، الذي استضافته المملكة المغربية، وتحيط علماً مع التقدير بتوصيات الخبراء بوصفها إسهاماً قيماً في صياغة تلك الاستراتيجية؛

٢ - ترحب باستراتيجية التسعينات التي صيغت في الوثيقة TCDC/8/4، المعنونة "تقرير عن وضع استراتيجية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي"؛

٣ - تهيب بجميع الأطراف أن تنفذ على سبيل الأولوية عناصر تلك الاستراتيجية، حسبما وردت في الوثيقة المذكورة أعلاه، مع المراعاة التامة للتعليقات والاقتراحات الإضافية التي قدمتها الوفود فيما يتعلق بالتقرير في أثناء الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى؛

٤ - تعرب عن تحفظات بشأن الإشارة إلى احتمال إنشاء صندوق أقاليمي لتمويل عناصر العملة الأجنبية من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتشاور مع الحكومات بشأن هذه المسألة وأن يدرج نتيجة هذه المشاورات في تقريره المقبل الذي يقدم مرة كل سنتين؛

٥ - ترجو من البلدان النامية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ على جناح السرعة التدابير اللازمة لتعزيز مراكزها للاتصال فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذلك بمنح تلك المراكز المكانة الملائمة وبتزويدها بما يكفي من الموظفين والموارد؛

٦ - تشجع جميع الأطراف على أن تنظر في إقامة آليات إقليمية ودون إقليمية، بما في ذلك برامج إقليمية، بوصفها وسائل مناسبة لدعم البلدان فرادى في تنفيذ الاستراتيجية؛

٧ - تسلم بأهمية وإمكانيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات المارة بمرحلة تحول؛

٨ - تدعو البلدان المتقدمة النمو المهتمة بالأمر إلى دعم أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق أنشطتها الثنائية للتعاون مع البلدان النامية المهتمة بالأمر؛

٩ - تدعو البلدان المانحة إلى دعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق الترتيبات الثلاثية الأطراف؛

١٠ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضمن تقريره الذي يقدم مرة كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

ثانيا

إذ تلاحظ أن زيادة التعاون تجرى فيما بين البلدان النامية ومؤسساتها عن طريق اقتسام الخبرة الفنية والتجربة والمرافق،

١ - تسلم بأن البلدان النامية تقع على عاتقها مسؤولية أساسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها، وبأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تساعد وتدعم هذه الأنشطة وأن تضطلعوا بدور بارز فيما يتعلق بتشجيع وحفز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفقا لخطة عمل بوينس آيرس^(٧)؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء القيود المالية التي تؤثر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها النقصان في الاعتماد المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في موارد البرنامج الخاص؛

٣ - تدعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في المحافظة على المستوى الراهن لملاك الموظفين لضمان عدم تأثر العمل المتزايد للوحدة الخاصة تأثرا سلبيا؛

٤ - تدعو أيضا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المحافظة على الاعتماد الذي ووفق عليه، في موارد البرنامج الخاص، للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال دورة ١٩٩٦-١٩٩٧ لضمان تنفيذ أنشطة الوحدة الخاصة؛

٥ - تحث مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على زيادة جهودها لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وعلى تحسين آليات التمويل القائمة، بما فيها الموارد الإقليمية والأقليمية والعالمية؛

٦ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ في الاعتبار القيود المالية الحالية التي تؤثر على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك تكاليف هذا التعاون وفوائده التقنية، وأن تنظر لذلك في زيادة دعمها؛

٧ - تطلب أيضا إلى البلدان النامية أن تنظر في زيادة دعمها لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣/٨ - جدول الأعمال المؤقت لدورة عام ١٩٩٥ للجنة
الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون
التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تضع في اعتبارها الآراء التي أبدت في دورتها الثامنة،

توافق على جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها التاسعة التي ستعقد عام ١٩٩٥:

- ١ - افتتاح الدورة.
- ٢ - انتخاب رئيس الدورة.
- ٣ - انتخاب أعضاء المكتب، عدا الرئيس.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٥ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بيونس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب، على النحو المشار إليه في الوثيقة TCDC/8/3.
- ٦ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات التي يتبناها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٧ - الترتيبات التنظيمية والداعمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل الترتيبات الإدارية والإعلامية والمالية).
- ٨ - اعتماد تقرير الفريق العامل.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت لدورة اللجنة الرفيعة المستوى لعام ١٩٩٧.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الاجتماع.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة

جدول الأعمال المؤقت والمشروح، بما في ذلك قائمة بالوثائق	TCDC/8/L.1
اعتماد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	TCDC/8/L.2
حالة وثائق ما قبل الدورة	TCDC/8/1
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	TCDC/8/2 و Add.1
تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن:	TCDC/8/3
(أ) الاجتماع الاستشاري الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛	
(ب) مدى إمكانية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛	
(ج) التقدم في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى لعقد اجتماع خاص لمراكز تنسيق جهاز الأمم المتحدة الانمائي لإعداد مبادئ توجيهية لاستعراض السياسات والاجراءات الموجودة في مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛	
(د) عملية البرمجة الحكومية الدولية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	
تقرير بشأن وضع استراتيجية لتشجيع وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج وأنشطة التعاون التقني لجهاز الأمم المتحدة الانمائي في التسعينات	TCDC/8/4
تدابير لتسهيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - شغل الوظائف في الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	TCDC/8/5

— — — — —